دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الثورة المصرية و التغير في دراسة العلوم السياسية
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	رشدي، داليا أحمد
المجلد/العدد:	مج 12, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يوليو
الصفحات:	153 - 162
رقم MD:	115576
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المؤتمرات ، مصر، ثورة 25 يناير 2011، الاحوال السياسية ، العالم العربي ، الثورات ، التنمية الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية ، التنمية السياسية ، السياسة الدولية ، الديمقراطية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/115576

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

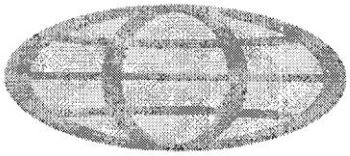

ندوات ومؤتمرات

الثورة المصرية والتغير في دراسة العلوم السياسية

(قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
١٤-٢٠١١/٦/١٥)

داليا رشدي*

شهدت العواصم العربية في الآونة الأخيرة ثورات وانتفاضات شعبية وتراجفت فيها أوصال كبارها، وانهار فيها حاجز الخوف الذي ظل يكمم أفواه شعوبها لسنوات طويلة. من هذه الثورات الثورة المصرية التي لم تكن ثورة على أوضاع حالية فحسب، بل كانت ثورة أعمق وأشمل من ذلك بكثير، هي ثورة تطهير، ثورة بدلت كل شئ من الجذور وأعادت الأمل إلى نفوس المصريين وأكدت على أن الثورات تولد من الأمل لا من اليأس. صحيح أن عمق الإحساس بالظلم وعمومه في المجتمع شرط سابق على كل ثورة، لكن تحويل هذا الإحساس بالظلم إلى أمل في التغيير وإيمان بالقدرة على تحقيقه هو الذي يفجر الثورات، وهو الذي يحول الوجه السلبي للإحباط إلى وجه آخر إيجابي وفعال، ويحول القوة السلبية داخل الفرد، إلى قوة إيجابية جبارة تنفجر لتصنع غداً أفضل.

من هذا المنطلق، تنبع أهمية دراسة الثورة المصرية بكافة مداخلها ومحاورها، كمحاولة لدراسة الوضع الراهن للانطلاق نحو المستقبل، وفي هذا السياق شهد قسم العلوم السياسية بكلية الإقصاد والعلوم السياسية حدثا فريدا من نوعه، حيث تم عقد أول مؤتمر علمي لشباب أعضاء هيئة التدريس، وترجع أهمية هذا المؤتمر إلى أربعة اعتبارات رئيسية:

أولا: موضوع المؤتمر في حد ذاته، حيث تناول المؤتمر موضوع غاية في الأهمية وهو الثورة المصرية التي مثلت الحدث الأكبر والأهم في الآونة الأخيرة، ومست كل مصري وعربي، وتضمنت أبعاد ومداخل مختلفة تستحق الدراسة، وهو الأمر الذي يثبت تفاعل الجماعة العلمية وتأثرها بما يحدث على أرض الواقع.

ثانيا: أنه انطلق من قاعدة أساسية قوامها الجمع بين الفكر والحركة، النظري والتطبيقي، فلم يكتف المؤتمر بالحديث عن الثورة المصرية فحسب، على غرار معظم المؤتمرات المنعقدة في الفترة الحالية،

* مدرس مساعد قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

وإنما حاولت أوراقه أن تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي لتقف على مدى ملائمة الأطر النظرية الخاصة بالثورة لتفسير وتحليل الثورة المصرية.

ثالثا: أنه جاء تأكيدا على أهمية تضافر كافة العلوم المختلفة لتفسير الظواهر السياسية، ومنها الظاهرة الثورية، حيث اتعمدت بعض أوراق المؤتمر على فكرة العلوم البينية حيث الجمع بين علم السياسة وبعض فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم الإتصال.

رابعا وأخيرا: أن المشاركين بأوراق المؤتمر هم شباب أعضاء هيئة التدريس، وهو من الأهمية بمكان حيث تدعيم جيل المستقبل من الشباب، وتنمية قدراته البحثية، وتحقيق التواصل بينه وبين أعضاء هيئة التدريس من أساتذة العلوم السياسية.

وقد تضمن المؤتمر محاضرة افتتاحية للدكتور "عزمي بشارة" بعنوان "التوق إلى الحرية وبناء الديمقراطية: تحديات ما بعد الثورة محلياً وعربياً"، وثلاثة عشر ورقة بحثية تمحورت حول ستة محاور رئيسية، تمثلت في: "رؤى نظرية في دراسة الثورة"، و "أعادة تنظير العلاقة بين المجتمع والدولة"، و "الفواعل والثورة"، و "الثورة والاتصال السياسي"، ثم "الثورة ومحيطها الإقليمي"، وأخيرا "الثورة ومحيطها الدولي".

بالنسبة **للمحاضرة الافتتاحية** "التوق إلى الحرية وبناء الديمقراطية: تحديات ما بعد الثورة محلياً وعربياً" التي ألقاها الدكتور عزمي بشارة فقد تناولت أربعة محاور رئيسية. المحور الأول كان محاولة للغوص في أبعاد نظرية للثورات في محاولة لتقديم تعريف للثورة على ضوء التجارب التاريخية السابقة ومن خلال قراءة متعمقة للداخل العربي أكثر من البيئة الخارجية المحيطة به، أما المحور الثاني فمثل محاولة دقيقة لوصف الثورة المصرية في إطار مقارن مع ثورات العالم الأخرى من حيث درجة التنظيم، ومدى إمكانية وصول تيار رئيسي للحكم، وبالنسبة للمحور الثالث فقد ركز فيه على طبيعة الأنظمة العربية وما بينها من تشابهات وتمايزات وأكد على أن التوق إلى الحرية هو عنصر مشترك بين كافة الدول العربية، وأن الأنظمة متشابهة لكن بدرجة أقل، إلا أن المجتمعات العربية تحمل قدرا كبيرا من التمايز والاختلاف بين بعضها البعض، وأخيراً المحور الرابع الذي تحدث فيه عن المستقبل وعن مداخل التغيير في ظل بعض التحفظات مثل رفض ظاهرة اجتثاث كل كوادر النظام السابق ورفض مشاركة المعونات الخارجية في عملية التنمية، وفي ظل التأكيد على أن الديمقراطية لها أسس مشتركة لابد من أن تتوافر لبناء الحريات الحقيقية.

أما **الورقة الأولى** فقد كانت للباحثة داليا رشدي بعنوان "المداخل النفسية في دراسة الثورات: مراجعة نظرية"، وانطلقت ورقتها البحثية من حقيقة قوامها أن الثورات قبل أن تحدث على أرض الواقع تحدث أولا داخل القائمين بها، وسعت إلى تقديم مراجعة نظرية حول المدخل النفسي في دراسة الثورات لمحاولة الوقوف على مدى الإسهام الذي يقدمه علم النفس في دراستها، ومعرفة إذا ما كان هذا المدخل

يصلح لتفسير كافة الثورات أم لا، وهل طبيعة الثورات الجديدة التي ظهرت في عالمنا العربي تستدعي مراجعة حقيقية لهذا المدخل، أم أن هذه الثورات الجديدة ما هي إلا أوجه متعددة ومتكررة لثورات مضت وانقضت، وقد انقسمت الورقة البحثية إلى أربعة أقسام رئيسية. الأول يتناول مقاربة مفاهيمية لمصطلح الثورة، أما الثاني فيتناول المداخل النفسية في تفسير الثورات، أما القسم الثالث فيتناول المداخل النفسية في دراسة الفواعل الثورية (سيكولوجية الفاعل الثوري)، أما الرابع والأخير فيتناول إطلالة على الثورة المصرية، وقد قسمت الباحثة المداخل النفسية في دراسة الثورة إلى مدخليين كبيرين الأول هو المدخل النفسي وهو المدخل الذي تناول الأبعاد النفسية البحتة وتناولت فيه مدخل الغرائز العدوانية ونظريات كبت الغرائز، ومدخل الإحباط النفسي حيث نظريات الإحباط النفسي والحرمان النسبي وغيرها من النظريات، أما الثاني فهو المدخل النفسي الاجتماعي وهو المدخل الذي جمع بين علم النفس وعلم الاجتماع، وتضمن مدخليين أساسيين هما مدخل العنف ومدخل الفعل السياسي الجماعي، أما ما يتعلق بالمداخل النفسية في دراسة الفواعل الثورية فقد تحدثت الباحثة عن ثلاث اتجاهات أساسية في دراستها. الأول يركز على تحليل سلوك القادة الثوريين ودوافعهم للإشتراك في الثورات، أما الثاني فيركز على الفئات الثورية المختلفة ليقف على أكثرها اشتراكا في الثورات، ويركز الثالث على الفاعل الثوري في إطاره الجمعي فيتحدث عن ما يسمى سيكولوجية الحشد أو الجماهير، أما ما يتعلق بالثورة المصرية فقد أشارت الباحثة إلى أن الثورة المصرية قد أثبتت استحالة قراءة الواقع الجديد بنظارات قديمة لعلها كانت صالحة لرؤية الواقع القديم إلا أنها لم تعد صالحة لمواكبة ما هو جديد، حيث تميزت هذه الثورة بسمات مميزة جعلتها تختلف عن الأشكال التقليدية للثورات كان من أهمها انتشار القيادة، والطابع السلمي للثورة، فضلا عن الطابع الحضاري والأخلاقي للثورة، كما أكدت على أن هذه الثورة استطاعت أن تنقل صناعة الحدث إلى العالم العربي، وأثبتت أن الفكر الآن هو الذي يلهث وراء الحركة بعد أن كان الفكر هو الذي يسبق الحركة، كما أسقطت الثورات العربية الأسطورة التي تداولها الغرب والقائلة بأن شعوب هذه المنطقة لا يثورون بسبب ثقافتهم القائمة على الخنوع والاخضوع والاستسلام، معلنة بذلك عن وجه جديد ليس لمصر فقط وإنما للعالم العربي بأكمله، ومؤكدة على أن الثورات العربية قد نجحت في تحريك المياه الراكدة في فقه الثورات.

أما **الورقة الثانية** فكانت بعنوان "حالة حقل السياسات المقارنة: نحو منظور متكامل لدراسة الثورة: الأسباب، والعمليات، والنتائج" للباحثة شيماء حطب، وقد حاولت هذه الورقة البحثية الكشف عن التطور الحادث في أدبيات دراسة الثورة وارتباطه تاريخياً بالتحولات المعرفية والمراجعات الأنطولوجية التي طرأت على حقل السياسات المقارنة، حيث بدأت بإلقاء الضوء على التعريفات المختلفة لمفهوم الثورة والتمييز بين "السياسي" و "الاجتماعي". ثم انتقلت إلى رصد حالة حقل السياسات المقارنة إبّان وعقب الحرب العالمية الثانية، والتي أفرزت أربعة أجيال لدراسة الحدث الثوري تطرح جميعها نماذج بسيطة

للتفسير قائمة على الأحادية السببية. بعدها تناولت التحولات الأنطولوجية بالحقل منذ مطلع الألفية الجديدة مع التركيز على أنطولوجيا "الواقعية النقدية" وأثرها على التحول في دراسات الثورات، وانتهت الورقة بالبحث في نتائج الفعل الثوري وظروف الانتقال من "الحالة الثورية" إلى "الدولة الديمقراطية" من خلال التأكيد على دعامتين أساسيتين: المأسسة السياسية للثورة وتعزيز مشروعها الاجتماعي، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس تفاعلي غير إقصائي، وتوصلت إلى ضرورة توافر شرطين أساسيين للانتقال من اللحظة الثورية إلى نظم حكم ديمقراطية. الأول هو تعزيز المشروع الثوري الاجتماعي وتشكيل القوى الثورية لكتلة تاريخية قادرة على كسب عقول وأرواح الجماهير، أما الثاني فيتمثل في إرساء دولة القانون وإعادة تركيب معادلة تفاعلية بين الدولة والمجتمع على نحو يضمن حقوق المواطنة لجميع الشرائح الاجتماعية.

وتناولت **الورقة الثالثة** موضوع "المجال العام والخاص: مفهوم المجال العام والتغير السياسي"، للباحثة آية نصار، وقد انطلقت الورقة البحثية من قاعدة أساسية قوامها ارتباط الفكر بالواقع، هذا الفكر الذي يحمل في طياته الكثير من المفاهيم، أحد هذه المفاهيم هو "مفهوم المجال العام" الذي يشير إلى فضاء الظهور الذي يُخلق عندما يكون الأشخاص مجتمعين سوياً، منخرطين في الفعل أو الكلام عن الأمور أو الشؤون العامة، وقد انقسمت الورقة البحثية إلى قسمين رئيسيين. الأول يتناول تأصيل المفهوم نظرياً في إطار النظرية النقدية –المعيارية، والثاني يتناول كيفية ارتباط هذا المفهوم بفهوم الثورة نظرياً، وبالمشهد المصري واقعياً. وقد خلصت الباحثة إلى أن مفهوم المجال العام يتقاطع مع الثورة المصرية في أربعة قضايا أساسية. القضية الأولى هي المتعلقة بعلاقة الدولة بالمجتمع، أما الثانية فتتعلق بالتحولات في وسائل الإعلام الجماهيرية وممارسة الوظيفة النقيدة، أما القضية الثالثة فهي الارتباط بين المجال العام والفضاء الافتراضي، وأخيرا القضية الرابعة وتتناول العلاقة بين الدين والمجال العام.

كما جاءت **الورقة الرابعة** لتكمل ما جاءت به الورقة السابقة من تحليل للعلاقة بين المجتمع والدولة، حيث تحدثت الباحثة سمية متولي عن "الحركات الاجتماعية الجديدة وإعادة تعريف السياسي"، وقد هدفت ورقتها البحثية إلى مراجعة نظريات الحركات الاجتماعية "الجديدة"، في ضوء المساحة التي تفصل بين المعالجة النظرية للحركات الاجتماعية على المستوى الفكري، وبين موقع الحركات الاجتماعية على خريطة القوى السياسية في لحظة تاريخية بعينها، أي على المستوى الحركي، وقد اتبعت الباحثة أسلوبا تفكيكيا في التحليل حيث بدأت تعريف الحركات الاجتماعية وحددت أهم سماتها، ثم قامت برصد التطورات التي طالت هذه الحركات، وانتهت بالحديث عن الجديد الذي فرضته دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة على علم السياسة من حيث المضمون والأطر المنهاجية، وقد ركزت الباحثة على بشكل أساسي على المستجدات التي طرأت على الحركات الاجتماعية، ولاسيما الاعتماد على المجال الافتراضي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي مثل: الفيسبوك، كما أكدت الباحثة على أن دراسة

الحركات الاجتماعية قد شهدت تطورا كان محوره خروج دراسة هذه الظاهرة من النطاق الجغرافي الأوروبي إلى سياقات الدول النامية. وكان التساؤل حول ما إذا كانت "الحركات الاجتماعية فاعلا سياسيا أم اجتماعيا؟" نقطة انطلاق لإعادة ما هو سياسي من خلال ما هو اجتماعي. وبالرغم من أن أثر التداخل بين علم الاجتماع وعلم السياسة ولّد إشكالية في التعامل المنهاجي بين الحقلين، إلا أن الدراسة انتهت باقتراح نموذج لتحليل الحركات الاجتماعية – مستعينا في ذلك ببعض الأدبيات – بما يعكس حالة التلاقح المنهاجي بين الحقليين المعرفيين.

أما ما يتعلق بموضوع الفواعل والثورة فقد تناولته **الورقتين الخامسة والسادسة** حيث تحدث الباحث أحمد عبد ربه عن موضوع "المثقف والسلطة: رصد لخبرات دولية وإقليمية"، وأكد على أن ثورة يناير في تونس ومصر ومن بعدها الثورات المستمرة في سوريا واليمن وليبيا قد أدت إلى إعادة طرح النقاش حول العلاقة بين المثقف والسلطة مرة أخرى. وبناء عليه قامت الدراسة بالتعرض لمفهومي المثقف والسلطة وإشكالية العلاقة بينهما، كما تناولت مراجعة لخبرات تلك العلاقة في مناطق مختلفة من العالم مثل أوروبا، والولايات المتحدة، والصين واليابان، وأمريكا اللاتينية، والإتحاد السوفيتي السابق، فضلا عن أفريقيا والعالم العربي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن أغلب الأدوار التي أُضطلع بها المثقفون في معظم الخبرات التي تم دراستها كانت للأكاديمين وأساتذة الجامعات بالأساس، وأن استغلال السلطة للمثقف وقدراته وجعله أداة من أدواتها ليس أمراً قاصراً على الحكومات الشمولية، ولكنه ينسحب وبالقدر نفسه على الحكومات الديمقراطية، كما أن المثقف المعارض تزداد أهميته وقيمته في ظل نظم أكثر شمولية وقمعية عنها في نظم أكثر تسامحاً وليبرالية، كما أظهرت الدراسة أنه في حالة التحول نحو الديمقراطية، فإن جيل الشباب من المثقفين عادة ما يُظهر عداءاً تجاه المثقفين الأكبر سناً، وذلك بسبب اتهام جيل الشباب للجيل الأكبر بالسلبية في مواجهة النظام السابق، وأخيرا رصدت الدراسة أنه عادة بعد حدوث التحولات الديمقراطية يتولى عدداً كبيراً من المثقفين المعارضين سابقاً لمناصب قيادية في الحكومة الجديدة، كما أن عدداً كبيراً من المثقفين الذين ارتبطوا بالسلطة مُسبقاً، لديهم القدرة على استمرارية في لعب أدوار ومساحات رئيسة في مراحل التحول الديمقراطي والاقتصادي مقارنة بالمعارضين السابقين.

كما تحدث الباحث هشام سليمان عن "الثورة والخرائط الاجتماعية: ملامح أولية"، وأكد على أن ثورة الخامس والعشرين من يناير لم تقم فقط لإحداث تغيير في هيكل النظام السياسي، وإنما لتعيد النظر كذلك في واقع المشهد الاجتماعي الذي كان يشهد كثير من المشكلات التي هددت الملامح الرئيسية المميزة للمجتمع المصري. فيما بين تراجع الطبقة الوسطى من حيث المكانة والفاعلية، إلى تراجع مشاعر الإنتماء، وتصاعد وتيرة التعصب في الخطاب، مع اعتماد المركزية والتنميط مما أنذر بخطر قادم يهدد إما بتفكك المجتمع أو بإنهيار الدولة. ولكن قيام الثورة أتى بمساحات من الأمل لإمكانية إصلاح

ما لحق ببني المجتمع المصري من خلل وسوء إدارة. وبناء عليه قام الباحث برصد أهم ملامح التغيير الذي طال البنية الاجتماعية للمجتمع المصري في أعقاب الثورة ومن أهم هذه الملامح استعادة الواقع المعاش بعد الفرار منه إلى واقع افتراضي، وإعادة تعريف مفهوم المركزية، وإعادة تعريف الفاعلين، فضلا عن اللاعنفية، وإحياء الإنتماء وإعادة امتلاك البلاد، وقد خلص الباحث إلى أن هذه الملامح إذا ما استطاعت أن تسير بخطى راسخة في إتجاهها الإيجابي المتحقق حاليا، فإنها تنبئ بميلاد مجتمع حيوي وحر وفاعل.

واستكمالا لدور الفواعل المختلفة في الثورات تحدث الباحث محمد عبد الله يونس عن "العسكريون والثورة: مراجعة في الأدبيات النظرية"، وتناول في ورقته البحثية العلاقة بين العسكريين والثورة من خلال مراجعة الأدبيات النظرية الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية والتعرض لأهم النظريات التي تناولت هذه العلاقة، بالإضافة إلى محفزات ودوافع التدخل السياسي للعسكريين، فضلا عن مستويات وأنماط التدخل السياسي للعسكريين، وقد أشار الباحث إلى أن دور العسكريين العرب قد شهد تحولات واضحة بداية من منتصف سبعينات القرن الماضي حيث تراجعت أنماط الحكم العسكري المباشر في غالبية الدول العربية بالتواكب مع السماح بتعددية سياسية مقيدة وتولي عدد من القيادات العسكرية الحكم في عدد من الدول العربية وسعيهم لتوطيد دعائم حكمهم من خلال تحييد دور الجيش سياسياً، أما عن دور العسكريين في الثورات العربية فقد أكد الباحث على أن العسكريين العرب لم يكونوا طرفاً أساسيا في تفجير الثورات العربية في ظل عزوفهم عن التدخل السياسي نتيجة القيود المفروضة لتحجيم نفوذهم السياسي، وتراوحت مواقفهم ما بين الحياد والامتناع عن دعم النظام الحاكم، وبنجاح الثورتي المصرية والتونسية في الإطاحة بالنظام الحاكم ظهرت معضلات حول مدى مشاركة العسكريين في إدارة المرحلة الانتقالية ومدى إمكانية أن يقود العسكريين عملية الإصلاح الديمقراطي، فضلا عن وضع العسكرين في النظام السياسي عقب إنتهاء المرحلة الانتقالية.

وبالنسبة للعلاقة بين الثورة والاتصال السياسي، جاءت الورقتين الثامنة والتاسعة لتثريا النقاش حول هذا الأمر، حيث تناولت **الورقة الثامنة** موضوع "قراءة في الجواب الإتصالية للثورة المصرية على ضوء نظريات الإتصال السياسي" للباحثة ماريا أديب، والتي حاولت فيها الوقوف على تطور نظريات الاتصال السياسي وصولاً إلى الاتجاهات الحديثة في هذا الحقل من أجل التوصل إلى كيفية الإستعانة بما تم إنتاجه لفهم وتفسير تفاعلات الثورة المصرية إنطلاقاً من فرضية أن المجال السياسي ليس هو مجال صراعات القوى فحسب لكنه أيضا مجال الإشارات والرموز ذات التأثير الاجتماعي وليس فقط الإدراكي المعرفي والتعبيري، وقد حددت الباحثة ثلاث أبعاد للعملية الاتصالية تمثلت في البعد البرجماني، والبعد الرمزي (الإشارات)، والبعد الهيكلي، وتحدثت عن أهم نظريات الاتصال السياسي خاصة ما يتعلق منها

بالدعاية السياسية، والعملية الانتخابية وتأثير وسائل الإتصال الجماهيري عليها، كما تعرضت لإسهامات الإقتراب البنيوي الوظيفي في حقل الاتصال السياسي، فضلا عن بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الاتصال السياسي، وق دخلصت الدراسة إلى عدم قدرة إحدى هذه النظريات بمفردها ولاسيما الاتجاهات الحديثة في هذا الحقل عن تفسير ما حدث في الثورة المصرية ومن ثم تظهر الحاجة لتضافر كافة النظريات الحديثة والقديمة لتفسير الثورة المصرية.

أما **الورقة التاسعة** فقد تناولت موضوع "تحليل خطاب الثورة المصرية قبل ٢٥ يناير" للباحثة هبه نازي، والتي هدفت من خلالها إلى التعرف على شكل خطاب النخبة المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير فيما يتعلق بدور الشباب في الحياة السياسية وتقييم النخبة لأداء الشباب واستراتيجياتهم، وممارستهم السياسية، ومدى قدرتهم على تغيير الوضع السياسي كليا أو جزئيا، وانقسمت الورقة البحثية إلى قسمين رئيسيين: الأول يتناول دراسة نظرية لأداة تحليل الخطاب وتطورها، أما الثاني فيتناول تحليل خطاب النخبة المصرية قبل ثورة ٢٥يناير، واستخدمت الورقة أداة تحليل الخطاب لبعض مقالات الرأي وتصريحات المسؤولين الحكوميين والقيادات الحزبية حول مواقف معينة اتخذها الشباب تمثل محطات عامة في الطريق إلى التغيير، مثل إضراب ٦أبريل وأحداث المحلة عام ٢٠٠٨، والوقفات السلمية التي نظمت من أجل خالد سعيد، وخلصت الدراسة إلى أن خطاب النخبة المصرية كان يتسم بالازدواجية ما بين الشعارات المشجعة لمشاركة الشباب وبين التصريحات الرافضة لدورهم السياسي، أو التي تشكك على الأقل فيما يستطيعون فعله، كما أنه كان منفصل عن الواقع الاجتماعي والسياسي ومن ثم لم ينجح في تحقيق التواصل مع المواطنين نتيجة لافتقاره لإستراتيجيات التأثير المناسبة.

وانطلاقا من عدم القدرة على تفسير وتحليل الظواهر السياسية بدراسة أبعادها الداخلية فقط، كان لابد من دراسة ظاهرة الثورة في محيطيها الإقليمي والدولي. بالنسبة للمحيط الإقليمي للثورة فقد تناولته كل من الورقتين العاشرة والحادية عشر، حيث تناولت **الورقة العاشرة** "نظرية الدومينو والمحيط الاقليمي العربي" للباحثة دلال محمود، والتي أشارت إلى أن انتشار الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية ومن ثم الثورات قد أثار الحديث عن نظرية الدومينو في العلاقات الدولية، وهي النظرية التي تهتم بانتشار الثورات وانتقالها من دولة لأخرى في نفس الإقليم، وتقوم افتراضاتها على أن هناك قوة خارجية عن الدولة هي التي تدفعها للسقوط، وأن هناك أهمية كبيرة للتفاعل الدولي، بينما يوجد أثر محدود للسياسات الداخلية للدول، كما أن انتقال التأثير الثوري بين وحدات النظام الإقليمي لدرجة كبيرة نسبيا، وأخيرا أن

التغييرات الجذرية أو الثورية في الدول تحدث نتيجة عدم الرضا عن توازن القوى القائم داخلها. وقد حاولت الباحثة الإجابة عن تساؤل رئيسي حول مدى ملائمة نظرية الدومينو لتفسير الواقع العربي الحالي وما يشهده من احتجاجات شعبية واسعة وتغيرات جذرية، وقامت الباحثة بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور: الأول يتناول التعريف بنظرية الدومينو، أما الثاني فيتعرض للملامح الأساسية للواقع الحالي للدول العربية، أما المحور الثالث فيقوم بتطبيق نظرية الدومينو على الواقع الحالي للدول العربية، وقد خلصت الورقة البحثية إلى عدم قدرة نظرية الدومينو الديمقراطية على تفسير كل ما يتعلق بالثورات العربية حيث تحققت بعضا افتراضاتها على الحالة العربية، بينما لم تتحقق افتراضات أخرى.

أما موضوع النظام الاقليمي العربي فقد تناولته الباحثة مي درويش، بورقة بحثية بعنوان "الثورة العربية: بين المطالب الوطنية والتداعيات القومية: دراسة في النظام الاقليمي العربي"، وقد أكدت الباحثة أن اندلا ع الثورات العربية قد أثار العديد من الإشكاليات النظرية والواقعية، حيث طرحت هذه الثورات متغيرات جديدة جعلت من المحال التعايش مع بعض الثوابت والنماذج المعرفية التي سادت الأدبيات الخاصة بدراسة الشرق الأوسط بصورة عامة والعا لم العربي بصورة خاصة، مما استدعى ضرورة ما تناولته النظريات الغربية بل والعربية أيضا والتي أعلنت وفاة النظام الاقليمي العربي، واعتبرت أن "العروبة" المؤسسة لهذا النظام ما هي إلا وهماً لا أساس له في الواقع العملي وأن القومية العربية أيديولوجية فارغة المضمون. وقد خلصت الباحثة من مراجعة الأدبيات إلى أن الثورة العربية، على الرغم من أنها نابعة من الأوضاع الوطنية في الوطن العربي، إلا أن انتشارها في معظم الدول العربية أنتج تداعيات إقليمية وقومية كان من أهمها إعادة تشكيل النظام الاقليمي العربي في مضمونه الثقافي والقيمي، وتغير طبيعة مكوناته وتحرره من سياسات المرحلة السابقة، مما يبشر بعودة النظام الاقليمي العربي حاملاً ملامح جديدة ودعامات فكرية مختلفة.

وأخيرا المحيط الدولي للثورة، الذي تعرضت له الورقتين الأخيرتين، حيث تناولت الورقة الأولى موضوع "الثورة ونظرية العلاقات الدولية" للباحثتين أماني غانم وأميرة أبو سمرة، وحاولتا فيها التعرف على موقع "الثورة" مفهوما وقضية من نظرية العلاقات الدولية، من حيث التعرف على نشأة المفهوم، وسياق وجوده في حقل العلاقات الدولية، وكيفية تأثير واقع الثورات على مستوى العا لم على تطور النظام الدولي، وانعكاسات ذلك على التنظير للحقل، وكذلك الإسهامات النظرية التي تناولت المفوم بالدراسة ومدى كفاءتها وكفايتها من واقع ما قدم من نقد في إطار أدبيات الحقل، وأخيرا مدى إمكانية تطوير

رؤية بديلة للنظر للعلاقة بين العلاقات الدولية والثورة، وقد ركزت الورقة البحثية على مدخليين رئيسيين لدراسة العلاقة بين الثورة والعلاقات الدولية. الأول يتناول الثورة في منظورات العلاقات الدولية حيث المنظور الواقعي بنظريات مختلفة، وإسهامات المدرسة الإنجليزية المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني، وكذلك المدرسة البنائية التي ركزت على الأصول الثقافية للثورات، فضلا عن المنظور المادي التاريخي الذي ربط الثورات بالرأسمالية والإمبريالية، أما المدخل الثاني فهو المدخل الذي تجاوز المنظورات التقليدية باعتبارها قاصرة بل وعاجزة عن استيعاب أبعاد العلاقة المتداخلة بين الثورة والعلاقات الدولية، واتجه إلى دراسة الثورة من منظور أكثر اتساعا، حيث اعتمد على الخروج من أسر الثنائيات النمطية التي طالما سادت دراسة ظواهر العلاقات الدولية مثل الداخلي والخارجي، والسياسي والاجتماعي، والقيمي والإمبريقي، واستدعى مفاهيم أخرى يمكن أن تساهم في تقديم فهم أعمق لظاهرة الثورة مثل مفهوم الثورة الاجتماعية والثورة الدولية، والثورة الدولية المضادة، فضلا عن مفهوم الثورة العالمية.

أما **الورقة الأخيرة** فقد تناولت "الثورة والسياسة الخارجية: رؤية نظرية" للباحثة جيهان الحديدي، والتي حاولت من خلالها دراسة العلاقة بين الثورة والسياسة الخارجية عبر الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المحورية تمثلت في: كيف تتعامل السياسة الخارجية مع إشكالية الثورة؟، وهل يفرض التغيير الثوري قيودا على توجهات وأولويات السياسة الخارجية أم أنه يفتح الباب على مصراعيه لتغيير تلك التوجهات والأولويات تغييرا جذريا؟، وقد خلصت الدراسة إلى أن الثورات تفرض تغييرا كبيرا على مناحي الحياة المختلفة بما في ذلك السياسة الخارجية، ولكن الأدبيات التي أنتجها الباحثون حتى الآن تتعامل مع الجوانب النظرية للثورة بالقياس على الثورات الكلاسيكية منذ الثورة الفرنسية وحتى الثورة الإيرانية، وهي التي اتسمت بوجود قيادة موحدة ومنظمة وبرنامج أيديولوجي تسعى الطليعة الثورية لتطبيقه داخل المجتمع ونشره في العالم، إلا أن الثورات التي شهدتها مصر والدول العربية منذ مطلع هذا العام والتي اصطلح على تسميتها بالربيع العربي، كسرت تلك القوالب الجامدة عن الثورات، فقد جاءت بدون قيادة كاريزمية أو برامج عمل أيديولجية، وحملت من العفوية أكثر مما حملت من التنظيم، ومن السرعة والديناميكية أكثر من قدرة الأنظمة السياسية بأجهزتها الأمنية التقليدية على الاستيعاب والاستجابة، وهو ما يتطلب بالضرورة خلق مفاهيم ومناهج واقترابات جديدة للتعامل مع الأشكال الجديدة للثورات بالشرح والتفسير والتنظير.

وقد اختتمت فعاليات المؤتمر بالتأكيد على أن الثورة المصرية قد مثلت ظاهرة سياسية ومجتمعية لها انعكاساتها على كافة العلوم الاجتماعية والانسانية بصفة عامة، وعلى العلوم السياسية بصفة خاصة، ومن ثم فهي في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتحليل ولاسيما أنها لم تكتمل بعد ومازالت في طور البلورة والتشكيل، ولذلك فمن المبكر أن نصدر أحكاما مطلقة عليها في اللحظة الراهنة، بل يجب أن نتروى وننتظر حتى تتضح معالمها وتتبلور صورتها النهائية. وانطلاقا من أن كل الثورات تمر بمرحلتين: الأولى هي مرحلة الهدم حيث يتم إسقاط النظام القائم، أما الثانية فهي بناء نظام وأوضاع جديدة تتوافق مع الأهداف المسطرة للثورة ومع الوعود التي قدمها الثوار للشعب، ولأن هذه المرحلة هي الأكثر صعوبة لأنها تتطلب وعي كامل من قبل الشعب بأهداف الثورة ووسائل تحقيق هذه الأهداف. فلابد أن نبدأ في البناء –كمواطنين –، وأن ندرس هذا البناء –كباحثين – دون أن يملؤنا التشاؤم فثمة قلق مشروع ولكن الفارق كبير بين التشاؤم والقلق. التشاؤم يعني ترجيح أن الثورة مآلها الفشل، أما القلق فهو يعني أن الثورة في حاجة إلى أن تظل عيون المصريين وكذلك آذانهم مفتوحة، وهو ما نحتاج إليه في اللحظة الراهنة.

******